مقبرة جماعية شرقي صيدا

عُثر في أحد آبار بلدة مراح الحباس في شرق صيدا، أمس، على مقبرة جماعية تضم بقايا ثماني جثث يرجح أن أصحابها قتلوا منذ أكثر من ٢٢ عاماً، أي خلال مرحلة احتلال إسرائيل للجنوب في العام ١٩٨٢. وشملت البقايا جماجم وعظاما وثيابا وأحذية فضلاً عن رباط قيد بلاستيكي مماثل لما تستخدمه إسرائيل في المعتقلات وكذلك القوى التي تعاونت معها في الثمانينيات.

وتبيّن أثناء الكشف على جمجمتين أن صاحبيهما تعرضا للإعدام بالرصاص في الرأس ومن مسافة قريبة.

وقد وضعت النيابة العامة في الجنوب يدها على القضية (تفاصيل ص ٧).

عنصر من الدفاع المدني يحمل جمجمتين ويبدو الرباط البلاستيكي بين الجماجم في الكيس (محمد صالح)

20040224-0001b_r

بحث في أدلة قد تحدد هوية القتلة وتكشف مصير مفقودين

هياكل عظمية وجماجم في بئر في مراح الحباس

صيدا ـ محمد صالح

انشغلت الفعاليات الرسمية والاجهزة الامنية والهيئات الحزبية والاهلية في صيدا وجوارها ومنطقة الجنوب بخبر اكتشاف مقبرة او مدفن جماعي في قعر بئر عميق يقع في مغارة في منطقة جبلية وعرة في خراج بلدة مراح الحباس في قضاء جزين في شرق صيدا حيث عملت فرق الدفاع المدني على انتشال ثماني جماجم مع بعض الهياكل العظمية اضافة الى امتعة بينها البسة واحذية من ضمنها حذاء نسائي. الامر الذي قد يساهم بإعادة فتح قضية عدد من المفقودين او المخطوفين الذين اختفت آثارهم من ابناء صيدا ومحيطها اثناء تواجد القوات الإسرائيلية والقوات اللبنانية منذ ١٩٨٢ خاصة ان من بين ما تمّ انتشاله من البئر وثاق لربط اليدين من البلاستيك وهذا كانت تستخدمه اسرائيل لربط ايادي الذين تعتقلهم وربما ايضا استخدمته القوات اللبنانية في تلك الفترة الزمنية.

وكانت معلومات قد وردت الى مخابرات الجيش اللبناني في الجنوب امس عن وجود هياكل عظمية في تلك المنطقة الوعرة فأجرت كشفا حسيا وميدانيا على المنطقة والمغارة ومن ثم البئر وتمّت معاينة كل ما وجد في المكان وهو عبارة عن منطقة نائية بعيدة عن السكان كما تم ابلاغ المراجع القضائية المختصة في الجنوب وكافة الاجهزة الامنية بما فيها الطبابة الشرعية.

وظهراً كلف عناصر الدفاع المدني في صيدا بمهمة انتشال وسحب الجماجم والهياكل العظمية من البئر وتمّ إيفاد فريق ممن يجيدون عمليات الانقاذ من المياه ومن الاعماق وبعد تجهيز الفريق بما يلزم من معدات خاصة بعد ان تبين ان عمق البئر حيث توجد الجماجم يتراوح من ١٣ الى ١٦ مترا تقريبا. وبدأت المهمة وراح عناصر الدفاع المدني ينتشلون جمجمة وراء جمجمة حتى

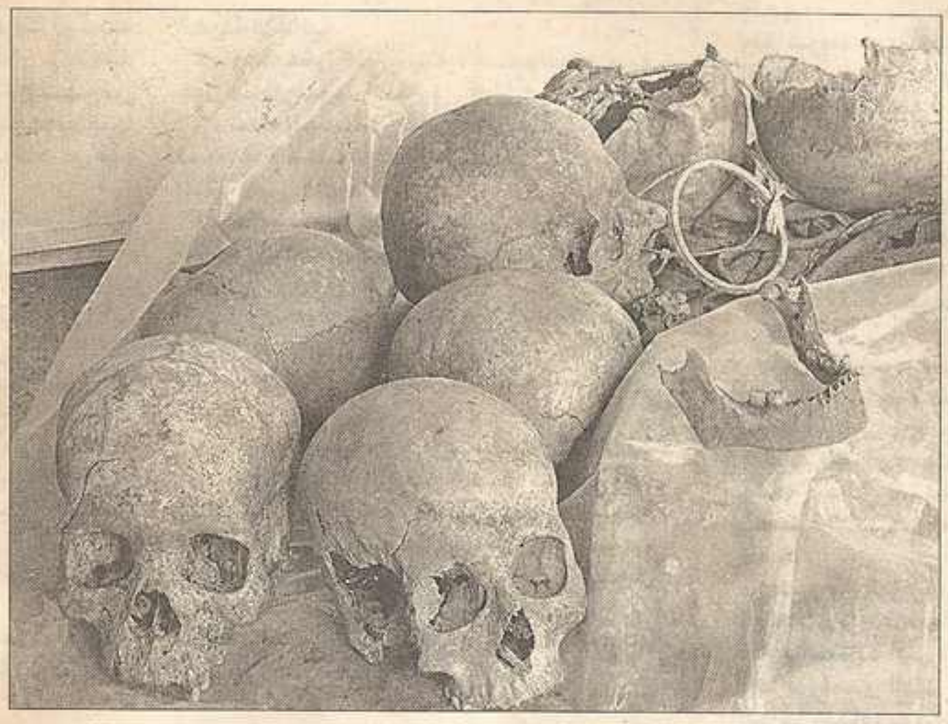

جماجم وفك ووثاق بلاستيكي

بلغ عدد الجماجم المسحوبة من المياه ثماني مع بعض الهياكل العظمية وكان بعضها يطفو على وجه المياه وبشكل متبعثر وهي عبارة عن رفاة متحللة وليس أكثر. كما تمّ سحب أمتعة القتلى الثمانية وهي عبارة عن ثياب مدنية كانت قد انفصلت عنها بعد تحلّل الجثث واهترائها وتحوّلها إلى رفاة وهياكل عظمية وحتى من بين الامتعة الشتوية التي وجدت في البئر وكانت تطفو الى جانب الهياكل العظمية قفص صدري علّق بداخل كنزة اضافة الى سحب احذية بينها حذاء نسائي مما يدل على ان من بين القتلى نساء اضافة الى حذاء رياضي.

في المقابل لم يتمّ العثور بين الامتعة ولا في البئر ولا في محيطه في المغارة على ايه هويات او وثائق قيد ثبوتية تعود للقتلى اصحاب الرفات المكتشفة.

أحذية نسائية

وأكدت مصادر امنية لـ«السفير» ان المنطقة التي تم العثور على الجماجم فيها تعاقب على التواجد فيها اضافة الى قوات الاحتلال الاسرائيلية و«القوات اللبنانية» مجموعات مشتركة تابعة للفصائل والمنظمات الفلسطينية والاحزاب اللبنانية.

الا ان المصادر اشارت الى ان الخيط الذي قد يدل على مسألة قد تكون مهمة وتؤشر الى الفترة التي قتل فيها اصحاب هذه الهياكل العظمية تتمثل في العثور على وثاق من البلاستيك شبيه بالوثاق الذي استخدمته قوات الاحتلال الإسرائيلية لربط ايدي المعتقلين اثناء اقتيادهم الى المعتقل اثناء احتلالها للجنوب عام ١٩٨٢. وترجح المصادر الامنية ان الفترة التي قتل فيها هؤلاء الاشخاص تعود لأكثر من ٢٠ عاماً على ابعد تقدير ولفتت الى امكانية ان تكون القوات اللبنانية قد استخدمت هذا الرباط البلاستيكي ايضا اثناء تواجدها الى جانب قوات الاحتلال

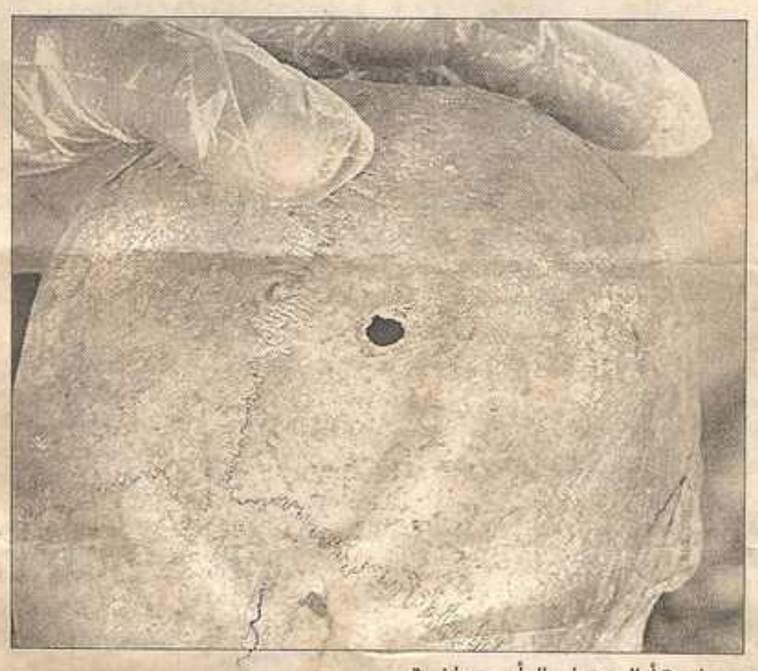

رصاصة أطلقت على الرأس مباشرة

الاسرائيلية في هذه المنطقة لان المنظمات الفلسطينية والاحزاب اللبنانية لم تكن تستخدم هذا النوع المتطور في شد الوثاق على من تعتقلهم وهي لم تكن قد اكتشفته في تلك الفترة اي قبل اكثر من ٢٠ سنة. كما تبين اثناء الكشف على بعض الجماجم المكتشفة ان بعض اصحابها تعرّض للاغتيال او للقتل بإطلاق رصاصة واحدة في الرأس ومن مسافة قريبة بقصد الوفاة الفورية وهذا ما ظهر بوضوع على جمجمتين ويظهر مكان الطلق الناري أنهما تعرّضا للاعدام.

وأكدت عناصر الدفاع المدني التي كلفت بمهمة النزول الى البئر انه قد يكون داخل البئر رفاة او هياكل عظمية إضافية.

وكان قد عثر في محيط المغارة المؤدية الى البئر على بقايا قذيفة او اكثر من نوع هاون من عيار ١٢٠ ملم منفجرة اضافة الى عدد من الطلقات الفارغة من عيار ١٢.٧ ملم اي مدفع رشاش وبقايا لفافة كانت تستخدم لحشوات المادة المتفجرة من نوع «ت.ن.ت» مما يؤكد ان المغارة كانت تستخدم موقعا عسكريا او تعرضت للقصف وان من كان يتواجد فيها رد على مصادر القصف.

وكانت قد تردّدت معلومات ان المديرية العامة للآثار هي من اكتشفت تلك المغارة والبئر اثناء البحث عن آثار محتملة في هذه المنطقة الا ان مصادر مطلعة نفت ان تكون للمديرية اية صلة بعملية اكتشاف البئر لانه لا يوجد اية حفرية او اشغال للآثار في كل تلك المنطقة.

وقد وضعت النيابة العامة في الجنوب يدها على القضية وتحركت بناء لاشارة المدعي العام في الجنوب القاضي عوني رمضان لجمع كافة الادلة والحيثيات. الا ان المصادر الرسمية في سرايا صيدا الحكومي أكدت لـ«السفير» ان المحافظ فيصل الصايغ تابع القضية التي بين يدي القضاء وفق الاصول القانونية خاصة ان هذه المسألة قديمة جدا وتعود للثمانينات وهي حساسة للغاية. وشدّدت مصادر الصايغ على ضرورة توخّي الحذر قبل الدخول في لعبة الاسماء او لمن تكون هذه الهياكل خشية تحريك عواطف وشعور الناس لذلك علينا التأكد من كل شيء.

من جهته تابع رئيس التنظيم الشعبي الناصري النائب اسامة سعد القضية مع النيابة العامة في الجنوب وأشار الى تكليف طبيب شرعي للكشف على الرفاة والهياكل العظمية من قبلها خاصة ان في الامر جناية وجريمة ولان بعض الجماجم وجدت عليها آثار طلقات نارية.

وقال سعد «يوجد عدد من المفقودين او المخطوفين من مدينة صيدا وجوارها ما زال مصيرهم مجهولاً ولن ندخل في الاسماء قبل ان نتعرّف بشكل واضح على هوية اصحاب هذه الرفاة. ان مجموعة من ابناء صيدا ومحيطها فقدت عام ١٩٨٢ خلال الاجتياح ومجموعة اخرى فقدت عام ١٩٨٥ اثناء الانسحاب من منطقة صيدا».

اما النائب بهية الحريري فأشارت إلى ان هذه القضية تعيد فتح جراح الاهالي الذين فقدوا اعزائهم ومعلوم ان اسرائيل مرّت في هذه المنطقة والموضوع دقيق جدا ويوجد ناس مفقودة من صيدا ومن محيطها لكن لا نستطيع التكهن واعلان الاسماء قبل التأكد خاصة ان الهياكل متحللة والمسألة بعهدة النيابة العامة والمطلوب كشف هوية اصحاب هذه الرفاة.